التكليف النصفى لمقرر السياسات الاقتصادية - الشرق

رغد عبد الناصر الهشلمون يونيو - 2022

السؤال: ما هي الآثار الاقتصادية لكل من القروض الداخلية والخارجية؟

أرتبط ظهور القروض بالعجز المالي وبالحاجة المالية المتزايدة لسد النقص المالي الذي تعاني منه الدولة لتمويل برامجها الاقتصادية ، حيث لكل مجتمع طاقة ضريبية ، وعندما تصل الدولة الى الحد الأقصى للضريبة تتجه الدولة الى الاقتراض ، حيث تعتبر الضريبة تكلفة على المنتج فبذلك تقل التنافسية في السوق المحلية و الخارجية أي ان هنالك علاقة عكسية بين سعر الضريبة والنشاط الاقتصادي .

تعتبر القروض بشكل عام أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية لما لها من تأثير على توزيع العبء المالي العام على مستوى الدخل القومي ونمط توزيعه فضلا عن إسهامها في تمويل الإنفاق العام. وعند الحديث عن الاثار الاقتصاديه تختلف من بلد الى بلد آخر وكذلك تختلف ان كانت القروض داخلية او خارجية .

القرض الداخلي يكون بالعملة المحلية وذلك يعني ان الدولة تسحب او تقتطع جزء من القوة الشرائية للأفراد ، وبناءا عليه تتعرض الدولة لحالة انكماش اقتصادي لذلك لا تقدم الدولة على القرض الداخلي الا اذا كان هنالك من حالات الرواج في الطلب . بالنظر الى مصدر الامول ففي حال الاقتراض من الافراد والشركات (قرض داخلي) سيؤدي ذلك الى تمويل جزء من مدخرااتهم واستثماراتهم الى القطاع العام بمعنى قيام القطاع العام بمنافسه القطاع اللخاص فبالتالي ترتفع سعر الفائدة فبالتالي تؤثر على معدل نمو الناتج القومي . اما مصدر الأموال ان كان من جهاز مصرفي او مؤسسات مالية ففي حال لجأت الدولة للاقتراض من وحدات الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية كما في الدول النامية ، سيحدث تضخم وآثار سلبيه أخرى وذلك لعدم مرونه الجهاز المصرفي . اما القرض الخارجي يكون بعملة الجهة المقرضة ، وذلك يعني ان الدولة تسحب من القوة الشرائية المملوكة للدول الأخرى و يكون على شكل مبلغ نقدي او عيني عن طريق تزويد الدولة المقترضة بقيمة القرض على شكل الات ومعدات استثمارية .

القرض الداخلي ليس له تأثير على سعر الصرف (عند السداد) وذلك عكس الخارجي حيث يزيد من الاحتياط النقدي فيساعد على استقرار قيمة العملة المحلية .

وبالنظر الى الاثار الاقتصادية للقروض الخارجية بالنظر من جانب طريقة الاستخدام مثلا في حال استخدام مبلغ القرض لاستيراد سلع استهلاكية دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية فستتحمل أعباء التسديد و الفوائد بالنقد الاحنبي . اما اذا انفق القرض الخارجي على إقامة مشاريع تنموية بجدوى اقتصاديه فستعود بالاثر الجيد على الدولة .

القرض الداخلي يحرم افراد الدولة من الاستهلاك الحالي ويحول جزء من المدخرات الى استهلاك مستقبلي كما يحدث في اذونات الخزينه على سبيل المثال . اما الخارجي يزيد في الاستهلاك المحلى .

القرض الداخلي ليس له عواقب سياسية اما الخارجي يتبعه اشتراطات سياسية مثل صندوق النقد الدولي .

كما ان كيفية استخدام القروض عامل مهم ، سواء لسلع استهلاكية او تسديد أعباء قروض سابقه او تمويل حروب او في شراء سلع استهلاكية . ويدخل في هذه النقطة أيضا اشير الى ان إعطاء قرض للحكومة اضمن للمستثمر من ان يقوم بنفسه بمشاريع تنموية . ففي حالة استخدام القرض لتمويل انفاق استهلاكي في مجتمع يتصف جهازه الإنتاجي بعدم المورنه سيؤدي الى زيادة الطلب دون زيادة حجم المعروض من السلع والخدمات فبالتالي ترتفع الأسعار و يحدث تضخم . اما في حال استخدام القروض لتمويل مشروعات تنموية أي انفاق استثماري ويتصف جهازة الإنتاجي بالمرونه فيؤدي الى زيادة في رؤوس الأموال يعني زيادة في الإنتاج وبالتالي في الدخل القومي و معدل التنمية .

وفي النهاية اريد ذكر أهمية التصنيف الائتماني ، حيث ان فائدته تحدد تكلفة الفائدة على القروض وتكلفة تأمين على القرض أيضا ، يعني انه كلما انخفض التصنيف الائتماني كلما ارتفعت الفوائد.

كما ان طبيعه العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية التابعه والمهيمنه لها دور في قضية التأثير على التصنيف الائتماني لكل بلد وبالطبع هذا ما لا نرجوه .

كل الشكر لجهودكم ..

حاولت الايجاز في الكتابه مع شمولية الأفكار . تحياتي